

مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى

علمناه كبذل متلف و يجب مهر المثل أيضا بإكراه امرأة على زنا إن كان الوطاء في قبل
و لا يجب المهر بوطئها في دبر لأنه ليس محلا للوطء و لا يجب المهر في لواط لأنه غير مضمون
على أحد لعدم ورود الشرع ببذله ولا هو إتلاف لشيء فأشبه القبلة والوطء دون الفرج دون أرش
بكارة فلا يجب مع المهر لأن الأرش يدخل في مهر المثل لأنه يعتبر ب بكر مثلها فلا تجب مرة
أخرى وسواء كانت الموطوءة أجنبية أو من ذوات محارمه لأن ما ضمن للأجنبي ضمن للقريب
كالمال ويتجه أن الإكراه على الزنا يجب فيه المهر دون أرش البكارة إذا كان في غير أمة
غصبت أما وطاء الأمة المغمصوبة ففيه مهر المثل وأرش البكارة معا وتقدم في الغصب أنه يجب
بوطء غاصب عالم تحريره حد ومهر أمة وأرش بكارة ونقص بولادة وتضمن لو ماتت بنفاس والولد
ملك لربها وهو متجه ويتعدد المهر بتعدد شبهة كأن تشبه الموطوءة بزوجه ثم يتبين له
الحال ويعرف أنها ليست زوجته ثم تشبه عليه مرة أخرى أو تشبه الموطوءة عليه بزوجه
فاطمة ثم تشبه بزوجه الأخرى أو بأمته ونحو ذلك وتقدم في الكتابة يتعدد بوطئه مكاتبته
إن استوفت مهر الوطاء الأول وإلا فلا وقاله في المغني والنهاية و يتعدد المهر بتعدد إكراه
على زنا بمكرهة كل مرة لأنه إتلاف فيتعدد بتعدد سببه لقوله عليه الصلاة والسلام فلها المهر
بما استحل من فرجها أي نال منه وهو الوطاء لأن ذكر الاستحلال في غير موضع الحل دليل على
إرادة المباشرة المقصودة منه وهي الوطاء ولأنه إتلاف لبضع بغير رضى مالكة فأوجب القيمة
وهي المهر وتتعدد بتعدد الوطاء